

قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٠

في شأن الإذن لوزير المالية في ضمان
الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُؤذن لوزير المالية ، نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، في ضمان الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس لدى مؤسستي SERV السويسرية ، و SACE الإيطالية والبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أو المحلية فيما تحصل عليه الشركة من مبالغ لتمويل قروض الاعتمادات المستندية لشراء آلات ومعدات الغزل والنسيج وضمان الوفاء بالالتزامات المالية ، وذلك كله بحد أقصى مبلغ مقداره ٤٥ مليون يورو أو ما يعادله بالجنيه المصري . وتلتزم الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس بأن تقدم لوزارة المالية ضمانة عينية تتكون من أراضٍ فضاء مملوكة للشركة تعادل قيمتها الضمانة المالية التي ستتصدرها وزارة المالية طبقاً للفقرة الأولى من هذه المادة ، وذلك إلى حين وفاء الشركة بجميع التزاماتها محل الضمانة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢٠ فبراير سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسي